



سد النهضة سلاح استراتيجي على نهر النيل

وامتحان وجود للأمة وجيوهاها

سد النهضة ليس مجرد مشروع هندسي لتوليد الكهرباء، ولا خلافاً فنياً حول حرص المياه، بل هو سلاح استراتيجي مائي موجه مباشرة إلى قلب مصر والسودان، إلى حياة الناس وزراعتهم وغذائهم وأمنهم. فحين يمسك طرف ما بمقاتيح النهر الذي تقوم عليه حياة أكثر من مائة وخمسين مليون إنسان، فإن الأمر يتتجاوز الاقتصاد والبيئة إلى سؤال الوجود ذاته: من يملك قرار الحياة والموت؟ ومن يملك التحكم في شريان الأمة؟

لقد أثبتت السنوات الماضية أن السد لم يكن يوماً مشروعًا بريئاً، وأن مسار بنائه وفرضه وتشغيله خارج أي اتفاق ملزم يكشف عن نية استخدامه أداة ضغط وابتزاز وتهديد، لا سيما في ظل نظام دولي يجعل من المياه والغذاء أدوات حرب لا تقل خطورة عن السلاح العسكري.

يقع سد النهضة على النيل الأزرق، الذي يمدّ مصر بنحو 85% من مواردها المائية. وأي تحكم في تدفق هذا النهر، سواء عبر الملاء أو التشغيل أو حتى التهديد بهما، يعني عملياً القدرة على خنق الزراعة، وتعطيش المدن، وضرب الأمن الغذائي، وخلق اضطرابات مجتمعية واقتصادية هائلة.

والخطر لا يتوقف عند التشغيل المتعسّف، بل يتفاقم عند الحديث عن احتمالات الانهيار أو التدمير الجزئي أو الكلّي. فالسد يخزن عشرات المليارات من الأمتار المكعبية من المياه، وانهياره لأي سبب كان سيُطلق موجة مائية مدمرة تجتاح السودان أولاً، مدمرة المدن والقرى والسدود، ثم تُحدث فوضى مائية قد تصل آثارها إلى مصر، مع خسائر بشرية واقتصادية لا يمكن حصرها. وهكذا يصبح السد قبلة مائية موقوتة، وجوده خطر، وتشغيله خطر، وانهياره خطر، وكل ذلك يفرض على الأمة فرضاً دون قدرة حقيقة على المنع أو الردع.

الدور الأمريكي صانع الأزمة لا وسيطا فيها

في خضم هذا الخطر، تخرج أمريكا ل天涯 الوساطة، متقمصة دور الحكم الحريص على الاستقرار. لكن الواقع تُظهر بجلاء أن أمريكا هي المحرك الرئيسي للأزمة، لا المترفّج عليها.

فأمريكا كانت حاضرة في كل المراحل المفصلية للمفاوضات، وضغطت لإبقاء الملف ضمن مسارات تفاوضية عقيمة بلا نتائج ملزمة، ومنعت أي تحرك حاسم يغير ميزان القوى. فأمريكا في الواقع تستخدم السد كورقة ضغط دائمة على مصر والسودان، لإبقاءهما في دائرة التبعية السياسية والأمنية.

إن ادعاء الوساطة الأمريكية ليس إلا إدارة للأزمة لا حلّ لها، وإبقاءً للسيف مسلطًا فوق رقاب الشعوب، بحيث يُستدعي عند الحاجة، ويُحمد عند الحاجة، وفق المصالح الأمريكية وحدها. وهذا الأسلوب معروف في السياسة الدولية: صناعة الخطر ثم عرض الحماية منه.

إن أخطر ما في ملف سد النهضة ليس السد ذاته فحسب، بل العجز السياسي المفروض على الأمة، والتعامل مع قضية وجودية بعقلية المفاوضات المفتوحة إلى ما لا نهاية، وكان الزمن ليس عاملاً قاتلاً!

فالمياه في الإسلام ليست سلعة ولا ورقة ضغط، بل حق وملك عام، ومنعها أو التحكم بها لإيذاء الناس يُعدّ عدواناً صريحاً. وقد قرر الإسلام أن ما تقوم به حياة الناس من ضروريات كالماء والغذاء يجب حمايته بالقوة إن لزم الأمر، لأن التفريط فيه تفريط بالأنفس. كما أن القاعدة الشرعية تقرر أن (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب). وحفظ النفس والأمة لا يتم هنا إلا بامتلاك القوة والقدرة والقرار الحقيقي، لا بالاستجداء السياسي ولا بالارهان للوسطاء.

لقد أثبت الواقع أن السدود الكبيرة تحولت في العصر الحديث إلى أسلحة حيوسية؛ فهي تتحكم في تدفق المياه، وُتستخدم لفرض الشروط السياسية، وتشكل تهديداً وجودياً عند النزاعات، كما تُعدّ أهدافاً عسكرية شديدة الحساسية.

ومن هنا، فإن وجود سد معاً على شريان حياة أهل مصر والسودان ليس مسألة سيادة إثيوبية داخلية كما يُروج، بل مسألة أمن استراتيجي إقليمي، بل مسألة حرب وسلام. والتاريخ العسكري يشهد أن الجيوش تحركت مراتٍ لمنع أخطار أقل من ذلك بكثير.

إن ما يجب تجاه قضية سد النهضة لا يقتصر على البيانات ولا المفاوضات، بل يتمثل في مسار واضح يعتبر السد تهديداً استراتيجياً مباشراً للأمة، لا ملفاً فنياً، ويرفض أي دور لل وسيط أمريكي الذي ثبت أنه جزء من المشكلة، ويعلنها صريحة أن التحكم بمياه النيل عدوانٌ على الأمة، يُعامل معاملة العدوان العسكري. ومن ثم تهيئة الأمة وجيوهاً نفسياً وسياسياً لفهم أن حماية المياه كحماية الأرض والعرض. وتحريك الجيوش، لأنها وُجدت لحماية الأمة، لا لحراسة حدود رسمها المستعمر، ولا للانشغال بالسياسة الداخلية. فالإسلام لا يقرّ أن يترك عشرات الملايين تحت تهديد التعطيش أو الغرق أو الابتزاز، بينما تُكبل الجيوش بقيود السياسة الدولية.

إن سد النهضة ليس اختباراً لمصر والسودان فحسب، بل اختباراً للأمة كلها: هل تقبل أن تُدار شؤون حياتها من خارجها؟ وهل ترضى أن يكون الماء أصل الحياة أداة إخضاع؟

لقد آن الأوان للخروج من وهم الوساطات، وفهم حقيقة الصراع، والعودة إلى ميزان القوة والشرع معاً. فالامة التي لا تحمي ماءها، لا تحمي وجودها، والجيوش التي لا تتحرك لحماية حياة شعوبها، تفقد معناها وشرعيتها. فما بين نهرٍ يُخنق، وسدٍ يُفرض، ووسيطةٍ يخادع، يبقى الحكم لله، وببقى الواجب على الأمة أن تأخذ بأسباب القوة، حتى تُصان الدماء، وتحفظ الحياة، ويقطع الطريق على كل سلاح يُرفع في وجهها، ولو كان من ماء.

كيف تعامل دولة الخلافة مع قضية سد النهضة والسدود؟

إن دولة الخلافة، حين قيامها على منهاج النبوة، لن تعامل مع قضية سد النهضة بوصفها نزاعاً فنياً أو ملفاً تفاوقياً طويلاً الأمد، بل تنظر إليها من زاوية حفظ الضروريات التي جاءت الشريعة بحمايتها، وفي مقدمتها حفظ النفس، وما لا تقوم النفس إلا به من ماء وغذاء وأمن.

فالمياه في الإسلام ملك عام، لا يجوز احتكاره ولا التحكم به لإيذاء الناس أو ابتزازهم، وقد جعل الشرع ولنّ الأمر مسؤولاً مباشرة عن ضمان وصوتها للرعاية ومنع أي اعتداء عليها. ومن هنا، فإن دولة الخلافة تعتبر أي سدٍ يُقام على أنهار الأمة ويُستخدم أو يُتحمل استخدامه للإضرار بها، عدواً يجب منعه أو إزالته، ولا يُترك رهينة نوايا الخصوم أو تطمئنات الوسطاء.

وتتعامل دولة الخلافة مع ملف سد النهضة عبر مسارات واضحة وحاسمة:

أولاً: تحرير القضية من الهيمنة الدولية، فلا تقبل بدور أمريكا ولا غيرها من القوى الاستعمارية ك وسيط، لأنها أطراف متدخلة تسعى لإدارة الصراع لا حلها، وتستخدمه أداة ضغط سياسي دائم.

ثانياً: فرض الحال الملزם شرعاً، وهو ضمان التدفق الآمن للمياه ومنع أي تحكم أحادي بها، فإن لم يتحقق ذلك بالاتفاق العادل الواضح، انتقلت الدولة إلى استخدام ما تملكه من قوة سياسية وعسكرية، لأن إزالة الضرر واجبة، ولا يُشترط فيها رضا المعتدي.

ثالثاً: التعامل مع السدود كسلاح استراتيجي، فتخضع لتقدير عسكري دقيق، وتحل ضمن حسابات الأمن القومي للأمة، كما تدرج القواعد العسكرية والأسلحة الثقيلة، لأن أثرها قد يكون أوسع وأشد فتكاً.

رابعاً: حماية الشعوب لا الأنظمة، فدولة الخلافة لا تسمح بقيام منشآت تهدد حياة الملايين في السودان أو مصر أو غيرهما، سواء عبر التعطيش أو عبر خطر الانهيارات والغرق، وتحرك لمنع ذلك قبل وقوع الكارثة، لا بعدها.

خامساً: إعادة تعريف وظيفة الجيوش، فالجيوش في دولة الخلافة وُجدت لحماية الأمة ومقدراتها، لا لحراسة اتفاقيات الاستعمار ولا للانكفاء خلف حدود مصنوعة، وتحل محلها شرعاً، بلا تردد ولا ارتكان. وبهذا، تُغلق دولة الخلافة باب الابتزاز المائي نهائياً، وتُسقط استخدام السدود كسلاح سياسي، وتعيد للنيل ولغيره من أنهار الأمة مكانته كنعمٍ، لا كسيفٍ مسلط.

إن قضية سد النهضة، في ميزان الإسلام، ليست أزمة تفاوض، بل مسألة سيادة وجود وعدل، ولن تحل جذرياً إلا بدولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تحكم بالإسلام، وتملك قرارها، وتحمل هم رعاياها، وتعلم أن التفريط بالماء تفريط بالحياة، وأن السكوت عن العدوان ولو كان باسم التنمية جريمة لا يقرّها الشّرع ولا ينساها التاريخ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُو لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحِبِّكُمْ﴾

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

محمود الليثي

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر